فلسفة حقوق الإنسان على ضوء مؤشر (ماسلو) الهرمي للاحتياجات
مقاربة اندراغوجيَّة

أ. د. عمر عيسى عمران
كلية العلوم الاسلامية – الجامعة العراقية
omar.omran@aliraqia.edu.iq
م.د علي عبد المنعم قاسم خلف
كلية العلوم الاسلامية – الجامعة العراقية
ali.abd.qasim@aliraqia.edu.iq

الملخص

يثير عنوان هذا البحث مقاربة قلَّ من تفطن لها، وهي أن حقوق الإنسان مرتبطة باحتياجات الفرد والجماعة، وهي مَن تدفعهما نحو سلوكيات قد تكون صائبة، أو خاطئة، تتوافق أو تتقاطع مع حقوق الإنسان، وبحسب توافر تلك الاحتياجات من عدمها، وقد جعلنا مؤشر "ماسلو" للاحتياجات معيارًا نقيس على أساسه مدى موائمة الاحتياجات مع حقوق الانسان الرئيسة

وقد حددنا القيم الرئيسة التي تتمحور حولها جميع الحقوق، وحاولنا معالجة مادتها وفق المؤشر في خطوة نحو تفعيل قيم التسامح والمواطنة الكونية وصيانة الانسان وحماية حقوقه وفق مقاربة اندراغوجية تدعو لتعليم مخرجات البحث للكبار لينشئ عليها الصغار، وكل ذلك مرتهن في تحققه بالدولة التي يجب عليها أن توفر تلك الاحتياجات لتتحقق بحقوق الإنسان.

وقد هدفت الدراسة تعليم المواطن العراقي بخاصة بصورة تدريجية حقوقه لا أن تعطى إليه دفعة واحدة كما حصل بعد التغيير ٢٠٠٣م، حين لم يحسن الفرد وقتها فهم طبيعة الحقِّ المعطى له، ولم يعِ أهميَّة احترام حريَّات وحقوق الآخرين؛ فصارت هناك فوضى أدَّت إلى تجذر خطاب القطيعة وظهوره للعلن بصورته القبيحة؛ ليعود بالنهاية بالضدِّ من حقوق الإنسان، وقد اقترح البحث أن يكون تدرج "ماسلو" الهرمي للاحتياجات هو الإطار الذي ندرس فيه وعلى ضوئه حقوق الإنسان في العراق، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون وفق مقاربة "اندراغوجية"؛ ليقيننا أن تعليم الكبار هذه المبادئ والمعالجات ضروري لتنشئة المراهقين والصغار عليها وصولاً لمستقبل أكثر أمنًا، وهذا لا يكون إلا بعد أن نُوجِدَ الفضاءات المشتركة للنقاش من أجل السلم الأهلي ورفع قيمة التحقق بالمواطنة وجعلها في أعلى سلم أولويات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: (حقوق، الإنسان، مؤشر ماسلو، الاحتياجات، مقاربة اندراغوجية).

Philosophy of Human Rights in Light of Maslow's Hierarchy of Needs

An Andragogic Approach

Prof. Dr. Omar Issa Omran

College of Islamic Sciences - University of Iraq

omar.omran@aliraqia.edu.iq

Assistant Dr. Ali Abdul-Moneim Qasim Khalaf

College of Islamic Sciences - University of Iraq

ali.abd.qasim@aliraqia.edu.iq

Abstract

The title of this research raises an approach that few people have thought about, which is that human rights are linked to the needs of the individual and the group, and they are what push them towards behaviors that may be right or wrong, consistent with or intersecting with human rights, and according to the availability of those needs or not. We have made the “Maslow index “Needs have a standard against which we measure the extent to which needs are compatible with basic human rights

We have identified the main values around which all rights revolve, and we have tried to address their material according to the index in a step towards activating the values of tolerance, universal citizenship, preserving the human being, and protecting his rights according to an andragogical approach that calls for teaching the research findings to adults so that children can grow up on them, and all of this depends for its realization on the state, which must provide These needs are to be fulfilled by human rights. The study aimed to teach the Iraqi citizen in particular his rights gradually, not to give them all at once, as happened after the change in 2003 AD, when the individual at that time did not understand the nature of the rights given to him, and did not realize the importance of

respecting the freedoms and rights of others. There was chaos that led to the discourse of estrangement taking root and appearing publicly in its ugly form. In the end, it comes back to being against human rights. The research suggested that Maslow's hierarchy of needs be the framework in which we study human rights in Iraq. The nature of the research required that it be according to an approach "andragogy"; We are certain that teaching adults these principles and treatments is necessary to raise adolescents and young people on them in order to achieve a more secure future, and this can only happen after we create common spaces for discussion for the sake of civil peace and raise the value of achieving citizenship and make it the highest priority of society.

key words: (Rights, human, Maslow index, needs, andragogical approach).

١- المقدمة

بات من الأكيد والواضح أنَّ ثمَّةَ معوقات حقيقية في المجتمعات المركبَّة التي تعيش ازدواجيَّة في الخطاب وفي الممارسة تحول دون السيرورة الكاملة لتحقيق المواطنة المسؤولة، ولا شكَّ أنَّ سؤالي الحرية والديمقراطيَّة ما زالا يؤرِّقان على مسيرة حقوق الإنسان في كثير من المجتمعات التي لم يألف بعض أفرادها مفاهيم الحريَّة والديمقراطية إلى هذه اللحظة، فكان للإجابات الخاطئة عنها الدور الأبرز في الاسهام بشكل مباشر في خلخلة مرتكزات سوسيولوجيا التسامح المتجذرة فيه، وبخاصَّة أنَّ السجال الطائفي لم يعد يُشكِّلُ اليوم بوتقة لعقلنة الخطابات بقدر ما هو وسيلة للتجييش البافلوفي[١]، فلا توجد نقاشات حقيقية بين المثقف الديني والمثقف اليساري، ولا توجد بيئة آمنة للحوار الحقيقي البناء؛ بل على العكس من ذلك حيث الاستقطابات الحادَّة ما زالت تمثل مادة غنية للجماهير لتعميق الفكر الإقصائي بأشكاله: العلماني - الديني، أو: الوطني- الخائن، أو: المقاوم- الممانع- العميل.. وخلاصة هذه الأشكال هو تعميق مفاهيم الفردانية والاستعلائية والاقصائية؛ وحينها لا مكان للآخر في المجتمع، ولا حقوق لمكونه سوى الانصياع لعصا الأغلبية.

٢- منهجية البحث

٢-١: إشكالية البحث

اشكالية البحث تثمثل في استمرار خطاب القطيعة واستضعاف المكونات في المجتمع الحديث لتتشكل في ضوئه عقلية الفرد سلبًا في كل ما يثار حوله، حتى لو كان ذا مسيس بالذات الالهية، حيث يكون تصور " الأنا" هو الصحيح بينما تصور " الهو" أو " الآخر" محض الباطل، وحينها لا غرابة في أن نرى من يصادر حقوق الآخرين تحت ذريعة أنه الممثل الحقيقي للمدنية المعاصرة، أو أنه الناطق الرسمي للنهضة الحضارية ضد الدين الحنيف وضد ما يمسيها بعوامل الرجعية والتخلف على حدِّ زعمه.

إنَّ ضيق النفس من الرأي الآخر لا يقتصر على فئة دون فئة في المجتمع؛ بل هو يكاد يكون ضيق نفس في مفاهيم الحرية والتعددية عند دعاتها أنفسهم، ولهذا لا يمكن لنا أن ندرس حقوق مجتمع إلا إمبريقيًّا وفي إطار زمكاني معين حتى يتسنى لنا بعدها الحكم بنجاح التجربة من فشلها.

٢-٢: تساؤلات البحث

يُمكِنُ القول أنَّه في مجتمع مركبٍ قوميًّا ومذهبيًّا ودينيًّا كالعراق؛ فإن حالة استباب الأمن والبناء العمراني والاستقرار النفسي التي يشهدها المجتمع خلال السنتين الماضية والحالية، واللتان تمثلان حالة فريدة منذ سنين طويلة يمكن لها أن تسهم في افساح المجال؛ لكي يأخذ المفكرون دورهم في النزول إلى الشارع ومحاولة رأب الصَّدع بين مكوّنات المجتمع فكريًّا وأخلاقيًّا وعلاج الحالات الشَّاذّة الطارئة على المجتمع التي حالت دون تحققه بمعاني حقوق الإنسان في السابق؛ إذ بدأ الوعي يتجذر من خلال ممارسات حثيثة لتفعيل مراكز الثقافة والإعلام في المجتمع؛ لتقوم بواجب التثقيف والتجسير بين مكونات المجتمع؛ لتسهم في خلق حالة سردية جديدة تقوم على ثلاث قيم مثلت تساؤلات هذا البحث:

أولا/ ما هي قيم المواطنة الكونية ومدى اسهامها في حقوق الإنسان؟.

ثانيا/ ما هي قيمة التسامح وتحقيق التعارف بين أجناس البشر وفئاتهم وأثرها في تعزيز الحقوق الإنسانية؟ .

ثالثا/ ما هي وسائل صيانة الإنسان وحقوقه وحماية حرياته؟.

٢-٣: أهمية البحث

يكتسب هذا البحث (فلسفة حقوق الإنسان على ضوء مؤشر (ماسلو) الهرمي للاحتياجات

مقاربة اندراغوجيَّة) أهميته من طبيعة موضوعه؛ فهو يتعلق بثلاثة محاور:

الأول: فلسفة حقوق الإنسان، ما يزال سؤال الحقوق يؤرق أذهان الكثيرين؛ لما لهذا المصطلح من تأثير كبير في توجيه السياسة الدولية؛ كونه أحد أبرز المعايير المهمة في تحديد العلاقات والمعاملات الدولية التي بدأت تتبلور وتتشكل طبقاً لحالة حقوق الإنسان في سياسات الدول، إذ تبني هذا المصطلح بات يقاس عليه التطور السياسي لأي مجتمع إنساني، من خلال قياس مستوى النمو، وتلبية الحاجات الأساسية التي تستعمل في تحديد مستوى تطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وانطلاقاً من أهمية قضية حقوق الإنسان، لاسيما في ظل الأوضاع التي تعيشها البشرية اليوم، ولما هو واقع من سوء استغلال لهذه القضية من قبل دول الغرب، فقد ضيعت حقوق وواجبات وأشعلت حروب وأزهقت نفوس، بل أزيلت دول واستبدلت أنظمة، ونتيجة لتسلط العالم الغربي واستبداده، وفرض هيمنته الفكرية والإعلامية على كثير من دول العالم ، ولاسيما العالم العربي والإسلامي.

الثاني: مؤشر ماسلو الهرمي للاحتياجات؛ ترتبط أفكار حقوق الإنسان بالاحتياجات الإنسانية الأساسية ارتباطًا وثيقًا؛ فالحقوق الإنسانية تنطبق على كل شخص؛ لأنه إنسان، وبهذا اللحاظ يمكن النظر إليها على أنها حقوق في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أو القدرة على الوفاء بها. وتوافر هذه الاحتياجات هو الأساس لحقوق الإنسان. ويهدف مؤشر ماسلو لتلبية تلك الاحتياجات التي تمثل حقوقا رئيسة لكل إنسان؛ كما سوف نشير إلى ذلك بعد قريب.

الثالث: المقاربة الاندراغوجية، تتمثل في ضرورة وأهمية تعليم الكبار المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان على ضوء مؤشر "ماسلو"، وهؤلاء الكبار هم وسيلة التعليم الرئيسة لبقية الشرائح من الصغار؛ لأنَّ تلقف الصغار لهذه العناوين يجعلهم لا يحسنون التعاطي معها؛ لقصور مداركهم عن تناولها، ولهذا كثيرًا ما تصبح هناك فوضى في التعاطي معها.

٢-٤: أهداف البحث

تتمثل أبرز أهداف هذا البحث في الآتي:

أ- معرفة الحقوق الإنسانية في كونها تلبي احتياجات الإنسان؛ فهي حقوق تتلائم مع الفطرة ولا تتضاد معها، وأي تضاد مع الفطرة الانسانية يجب التعامل معه على أنه شذوذ لا حقوق يجب توفيرها.

ب- معرفة مؤشر (ماسلو) للاحتياجات ومدى استيعابه للاحتياجات الإنسانية؟

٢-٥: فرضية البحث

يستند هذا البحث على فرضية أن عدم تطبيق معايير ومبادئ المؤشرات العالمية كمؤشر (ماسلو) للاحتياجات بالشكل المطلوب، أو الاستخفاف بها، أو التقليل من جودتها، لن يعزز مكانة حقوق الإنسان في العراق أو غيره من البلدان.

٢-٦: طبيعة البحث

من أجل التحقق من الفرضية والوصول إلى أهداف البحث اعتمد الباحث على:

١- المنهج الوصفي الذي يعد أعم المناهج وفي رحمه تنضوي محاور الاستقراء والمقارنة والنقد، لذا سنحاول هنا استعراض جميع ذلك وبسطها على طاولة البحث؛ لتعالج موضوع البحث على وفق الخطة الموضوعة لها.

٢- المنهج الاستنباطي التحليلي.

٢-٧: مجال البحث

للبحث حدود زمانية ومكانية وعلى النحو الآتي:

١- الحدود الزمانية: إذ التزم البحث دراسة حقوق الإنسان على ضوء مؤشر ماسلو في العصر الحديث من دون الرجوع إلى الحقب الزمانية السابقة.

٢- الحدود المكانية: إذ التزم البحث دراسة تدعيم وتعزيز حقوق الإنسان وفق مؤشر ماسلو بغض النظر عن كونه في مكان دون مكان؛ بل هو عام لكل الأمكنة.

٢-٨: خطة البحث

جاء هذا البحث بعد المقدمة على وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

المطلب الأول: مؤشر "ماسلو" الهرمي (Maslow's hierarchy of needs)

المطلب الثاني: صلة هرم ماسلو بحقوق الإنسان

المطلب الثالث: تمعين مفهوم حقوق الإنسان في النص القرآني وصلته بمؤشر ماسلو

المبحث الثاني: الأبعاد الفلسفية لاحتياجات مؤشر "ماسلو" وضرورتها في تعزيز حقوق الإنسان

المطلب الأول: فكرة الحق الطبيعي وعلاقتها بهرم "ماسلو"

المطلب الثاني: تعزيز قيم المواطنة الكونية

المبحث الثالث: مركزية الدولة في صيانة حقوق الانسان وتوفير احتياجاته

المطلب الأول: مبادئ الدولة العصرية لصيانة حقوق الانسان

المطلب الثاني: ارتباط حقوق الفرد بحقوق الدولة .

المطلب الثالث: متطلبات أمن واستقرار المجتمع والدولة.

المطلب الرابع: دور الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في مبادئ حقوق الانسان

الخاتمة المصادر والمراجع

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

المطلب الأول: مؤشر "ماسلو" الهرمي (Maslow's hierarchy of needs)

يشير مؤشر "ماسلو" إلى تلك النظرية النفسية التي قدّمها عالم النفس الأمريكي"أبراهام ماسلو" (١ نيسان ١٩٠٨– ٨ حزيران ١٩٧٠) في ورقته البحثيّة «نظريّة الدافع البشري» عام ١٩٤٣م في دورية «المراجعة النفسية» العلمية، وتناقش هذه النظرية ترتيب حاجات الإنسان ووصف الدوافع التي تُحرّكه، وتتلخص في أن الانسان يحتاج إلى مجموعة احتياجات تتدرج بحسب أهميتها في شكل هرمي، ويتكون هذا الهرم من:

١– الحاجات الفسيولوجية Physiological needs

٢– الحاجات الأمنية Safety needs.

٣– الحاجات الاجتماعية Social Needs

٤– حاجات التقدير Esteem Needs

٥– حاجات تحقيق الذات Self–actualization[٢]

ينظر شكل رقم (١)

وتفصيل هذه الاحتياجات على النحو الآتي:

أوَّلاً: الاحتياجات الفسيولوجية، وهي الاحتياجات اللازمة للحفاظ على الفرد، وهي:

- الحاجة إلى التنفس
- الحاجة إلى الطعام
- الحاجة إلى الماء
- الحاجة إلى ضبط التوازن
- الحاجة إلى الجنس
- الحاجة إلى الإخراج
- الحاجة إلى النوم[٣]... ينظر شكل رقم(٢)

والفرد الذي يعاني لفترات من عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية، قد يرغب في المستقبل عندما يصبح قادرًا أن يشبع هذه الحاجات في أن يشبعها بشكل مفرط، فمثلاً قد نجد أن الفقير عندما يصبح غنيًّا، تتجه معظم نفقاته إلى الأكل والشرب والزواج.

ثانيا: حاجات الأمان، بعد إشباع الحاجات الفسيولوجية، تظهر الحاجة إلى الأمان، وهي تشمل:

- السلامة الجسدية من العنف والاعتداء
- الأمن الوظيفي
- أمن الإيرادات والموارد
- الأمن المعنوي والنفسي
- الأمن الأسري
- الأمن الصحي
- أمن الممتلكات الشخصية ضد الجريمة.

ثالثًا: الاحتياجات الاجتماعية، بعد إشباع الحاجات الفسيولوجية والأمان، تظهر الطبقة الثالثة، وهي الاحتياجات الاجتماعية، وتشمل:

- العلاقات العاطفية
- العلاقات الأسرية
- اكتساب الأصدقاء

والبشر عموماً يشعرون بالحاجة إلى الانتماء والقبول، سواء إلى مجموعة اجتماعية كبيرة (كالنوادي والجماعات الدينية، والمنظمات المهنية، والفرق الرياضية)، أو الصلات الاجتماعية الصغيرة (كالأسرة والشركاء الحميمين، والمعلمين، والزملاء المقربين)، والحاجة إلى الحبِّ من الآخرين، وفي غياب هذه العناصر الكثير من الناس يصبحون عرضة للقلق والعزلة الاجتماعية والاكتئاب.

رابعا: الحاجة للتقدير، وهنا يتم التركيز على حاجات الفرد في تحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة والشعور باحترام الآخرين له والإحساس بالثقة والقوة.

خامسا: الحاجة لتحقيق الذات، وفيها يحاول الفرد تحقيق ذاته من خلال تعظيم استخدام قدراته ومهاراته الحالية والمحتملة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات.

شكل رقم (٢)

المطلب الثاني: صلة هرم "ماسلو" بحقوق الإنسان

ترتبط أفكار حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية الأساسية ارتباطًا وثيقًا؛ فالحقوق الإنسانية تنطبق على كل شخص؛ لأنه إنسان، وبهذا اللحاظ يمكن النظر إليها على أنها حقوق في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أو القدرة على الوفاء بها. وتوافر هذه الاحتياجات هو الأساس لحقوق الإنسان. ويهدف مؤشر ماسلو لتلبية تلك الاحتياجات التي تمثل حقوقا رئيسة لكل إنسان؛ إذ تقوم على:

- تلبية متطلبات العيش الأساسية؛ كالماء والطعام والمأوى.
- الحصول على بعض السلع المهمة لتحقيق هامش مريح من الأمن الاقتصادي.
- تحقيق الانتماء وتقييم الذات والمشاركة واثبات الذات وابداء المكامن العقلية والجمالية.

ولهذا يمكن التنبؤ بالبحث عن حقوق الإنسان في ضوء الترتيب الهرمي للقيم. والشكل الآتي يمثل هرمية القيم والمتطلبات البشرية التي يحددها الإنسان وفق واقع حياته، وبحسب تشخيص ماسلو:

لذلك يمكن القول أن حقوق الانسان تتطلب ابتداء ادراك الفرد لاحتياجاته التي تمثل حقوقًا صاغها المشرع مع عدم اغفال دور الدولة لهذه الحقوق في الحياة والفكر والملكية والمشاركة والمساواة...إلخ، لبناء مجتمع مزدهر آمن تسوده الرفاهية والاستقرار .

المطلب الثالث: تمعين مفهوم حقوق الإنسان في النَّص القرآني وصلته بمؤشر ماسلو

ابتداء نؤكد أنه من الغريب عدم الإشارة إلى دور الدين ضمن مؤشر "ماسلو" مع أن الدراسات الكثيرة تؤكد أهمية احتياج الإنسان إلى الدين، وأنَّه من المستحيل والعسير أن يحيا الإنسان من

دون دين، وبخاصَّةٍ أنَّ هناك أزمة عالميَّة يمكن رصدها منذ نهاية القرن التاسع عشر ناتجة عن فصل الدين عن التربية "الحديثة" في أماكن كثيرة من بقاع العالم، ولعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت لحظة فارقة أعادت أهمية دراسة الأديان إلى الأذهان، وذلك بحسب توصيات المفكر الفرنسي روجيس دوبرييه في تقريره عام ٢٠٠٢ للحكومة الفرنسية، إذ يرى باحثون مثل دارين والهوف مِمَّن درسوا الجدل حول الزواج المثلي في الولايات المتحدة الأميركية أن " اللاهوت والسياسة وهوية المجتمع الديني كلها يرتبط بعضها ببعضها الآخر؛ إذ إن القادة الدينيين والمواطنين يطبقون لاهوتهم ويعيدون صياغته في السياقات السياسية الجديدة"(٤).

إنَّ واحدًا من أكبر أسباب انتشار الوعي الإرهابي وانعدام حقوق الإنسان ليس الثقافة الدينية كما يحاول بعضهم ترويج ذلك؛ بل على عكس ذلك هو غياب الثقافة الدينية، والتصّحر الروحي، وتدني ملكة الحكم الأخلاقي، وتعطل اشتغال العقل الفقهي والأصولي والمقاصدي، والعودة الفجَّة إلى نصوص دينية خام تفهم بأولى درجات الفهم المسطح للمعنى، ولذا فإنَّ واحدًا من أدوار المنظومة التربوية التي تروم تحصين الشباب من التطرف الديني هو تمكينهم من التكوين الديني والثقافة الدينية المنهجية والعلمية المستنيرة .

فالحاجة إلى الدين كان يجب أن تكون في أعلى سلم هرم ماسلو، وذلك لصلتها المباشرة والرئيسة بتلبية أشد الحاجات الروحية للفرد والجماعة، ولا سبيل لتحقيق انسانية الإنسان من دونها.

من هنا فإننا في طور إعداد مفاهيمي لحقوق الإنسان من خلال المفردة القرآنيَّة التي تتجاوز قدرتها المفاهيمية عقل العربي الذي كان يعيش في بيئة لها مفرداتها الخاصة، والتي لم يقدر بحكم تلك البيئة أن يُولِّدَ معاني للمفردة القرآنية خارجًا عنها؛ فالنَّصُّ القرآني في نظريّته لحقوق الإنسان استلهم معاني جميع تلك الحقوق المقرة من قبل المواثيق والأنظمة الدولية، وزاد عليها من خلال مفردة قرآنية واحدة، ولا ينبغي بالقارئ أن يتعجب من ذلك أو يبادر إلى الطعن في هذه المقولة أو ازدراء قائلها قبل أن يستفهم منه عن ذلك؛ لأنَّ النَّصَّ القرآنيَّ دستورٌ عامٌّ، عالميُّ الرِّسالة، خالدٌ مدى الأزمان، كما في قوله الله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)

فهذه الآية من حيث البعد التفسيري، لم تخرج عن السياق المتبادر من اللفظة بينما هي من خلال تمعين النَّصِّ واستلهام المعاني العصرية لها سوف نرى أنها اشتملت على ابعاد ومرامي بعيدة الغور عميقة في حفرياتها،

فلقد جاء الخطاب ابتداء ليشمل الناس كافة، أي ليشمل كُلَّ إنسان على وجه البسيطة؛ فهي لم تصدر بقوله تعالى (يا أيها الذين امنوا)، ولا بأي نداء يخصص الفئة المخاطبة. بل صدرت بقوله (يا أيُّها الناس)؛ فالخطاب عامٌّ شاملٌ لمن ينطبق عليه وصف الإنسان، ثم بعد ذلك خوطب بما يشعر بالأصل المشترك بين بني آدم (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)؛ ليدلل أنَّ هذا النمط هو الذي يستحق التكريم، لا الأنماط الشاذة المعاصرة، وفي هاتين الإشارتين: الأولى (أيها الناس)، والثانية (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) تأكيدٌ على الأصالة والمعاصرة، "فأيها الناس" دلالة على عموم الخطاب الصالح للعصر الذي نعيش فيه اليوم، وكوننا مخاطبين به أيضًا، و"إنا خلقناكم.." دلالة على أصالة هذا الجمع الإنساني، وضرورة أن يبقى بهذا العنوان، وهو عنوان سماوي منه تتألف الأسرة الطبيعية التقليدية لا كما تريد المواثيق الدولية من جعل أنماط الأسرة (١٢) نمطًا، ومنها نمط الأسرة ذات الشكل الواحد، أي أسر الشواذ والشاذات، ومن ثم توفير واعطاء الحقوق الكاملة لهم قانونًا، مع أنَّ هذا النمط من الأسرة ذات الشكل الواحد لن يحقق لنا الإشارة الثالثة في هذه الآية، وهي قوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل).

وبهذا نجد إن فعل التعارف القرآني مليء بمعاني الاتصال والسكون والطمأنينة والمعرفة والعرفان والمعروف وورود في القرآن على صيغة (لتعارفوا) يحمله معنى اضافيًّا هو الإقبال الدائم فهو يشير إلى[٥]:

١- التعارف من مستوى الاعتراف بالآخر إلى مستوى العرفان به؛ فمفهوم التعارف القرآني يستثمر الطاقة الدلالية للتعارف في كليتها، أي يستثمر معاني الاتصال والسكون والطمأنينة والمعرفة والعرفان والمعروف والعرف والاقبال الدائم فلا يسقط من هذه المعاني ما يعزز مفهوم التعارف ويجلي دلالته، فهو معنى يكون وسيلة وغاية في آن واحد: أي باعتباره تثاقفا وتعرفا على الحضارات الأخرى، وبوصفه تعارفًا وتوافقًا وتواضعًا على ما به يتحقق التثاقف والتعرف وما به ينظم الاجتماع البشري.

٢- التعارف القرآني مفهومًا بديلاً للتَّعايش والتسامح الانساني؛ فهو ممتلئ بمعاني المعرفة والعرف والمعروف والعرفان وممتلئ بمعاني الطمأنينة والسكينة والاقبال على الآخر، إنه مفهوم ينفجر بالمعاني التواصلية والاتصالية مع الآخر، وذلك ما يفتقر إليه مفهوم التعايش ومفهوم التسامح؛ إذ يقف مفهوم التعايش بالعلاقة مع الآخر عند مستوى تقبله وتحمله؛ لأن لفظة " التعايش" لفظة فقيرة المعنى، معوزة الدلالة؛ فالناظر في مادتها اللغوية يجدها لا تؤدي أكثر من معنى تحمل الآخر والعيش معه؛ فكأنه قبول للآخر على مضض، وكذا مفهوم "التسامح"؛ فهو يحمل معنى التساهل والسلاسة، ولذلك فهو لا يؤدي أكثر من معنى التغاضي والتجاوز عن الآخر، فهو مفهوم يحمل معاني التفضل على الآخر بالصفح، ويستدعي وجود خطيئة بحق الآخر؛ فعمد إلى التسامح والتغاضي والتجاوز.. أما مفهوم التعارف فهو ينتقل بالتواصل مع الآخر من مستوى قبوله إلى مستوى الإقبال عليه، ومن مستوى الاعتراف به إلى مستوى العرفان به، ومن مستوى العيش معه إلى مستوى السكن إليه.

وبالتحقق بهذه المعاني جميعًا تكون مفردة التعارف القرآني قد اشتملت على جميع الحقوق الإنسانية التي تتلائم وفطرة الانسان لقدرتها على تشكيل جوهره الحقيقي بما يحفظ كينونته وحقوقها.

المبحث الثاني

الأبعاد الفلسفية لاحتياجات مؤشر "ماسلو" وضرورتها في تعزيز حقوق الإنسان

توطئة

من المهم بمكان عدم إغفال البعد الفلسفي لأيّ قيمة من القيم التي ننشدها في واقعنا الاجتماعي والحياتي، ومن هنا فالحديث عن هرم "ماسلو" بلحاظ الاحتياجات وأثرها في تعزيز حقوق الإنسان لا بد أن تنطوي على أبعاد تعد جذرًا فلسفيًّا لها، ومن المهم الإحاطة بها والوقوف عندها حتى يتسنى فهم آليَّات تعزيزها مستقبلاً.

المطلب الأول: فكرة الحق الطبيعي وعلاقتها بهرم "ماسلو"

يعد مفهوم الحق الطبيعي من الأصول المؤسسة لفكرة حقوق الإنسان؛ إذ تستمد جذورها النظرية من مفهوم القانون الطبيعي الذي ترتبط به ارتباطًا جدليًا، فالحقوق الطبيعية للإنسان كالحياة والحرية والمساواة هي تشريع للقانون الطبيعي بوصفه مصدرا رئيسًا للحقوق الثابتة للأفراد. ومفهوم الحق

الطبيعي تعبير قانوني لرؤية فلسفية تبلورت في القرن الثامن عشر، ينادي بأن للفرد في آدميته حقوقًا يستمدها من طبيعته، وهي ثابتة لا تنتزع، ويفترض ألا تنتزع من أي فرد، وهي حقوق لا يمنحها المجتمع المتمدن، وإنما يعترف بها ويقرها، بوصفها شيئًا نافذ المفعول في العالم أجمع، ولا تستطيع أي ضرورة اجتماعية أن تسمح لنا أن نلغيها أو نهملها[٦].

فعلى سبيل التمثيل اهتم "توماس هوبز" في كتابه "التنين" و"الموطن" بالتمييز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فتناول في القسم الأول من كتابه "التنين" أو "اللفياثيان" بالتفرقة بين مفردة (Jus) وتعني (الحق) ومفردة (lex) وتعني (القانون)[٧] ورأى " بأنَّ الحقَّ هو حرية كل انسان بأن يحافظ على طبيعته أو حياته، ويستعمل قوته وفق ما يشاء، ومن ثمَّ أن يفعل كل ما يرى بحكمه وعقله لتحقيق غاياته . بينما القانون هو الذي يحد تلك الحقوق، ويجعل لها مساراً لا تتعداه"[٨] .

وفي معرض تحديد الحقوق الطبيعية يرى هوبز بأن هناك أربعة حقوق يطلق عليها اسم "الحقوق الطبيعية Natural Rights"، وهذه الحقوق موجودة لدى كل انسان، وهي:

١. الحق الأول: وهو حق البقاء أو المحافظة على الذات، وهو الأساس الذي تستنتج منه بقية الحقوق، وهو أساس عقلي، وليس ثمة قانون، ولا فكرة معقولة تجبر الانسان على أن يتخلى عن المحافظة على حياته.
٢. الحق الثاني: حق المحافظة على الذات باستعمال كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية؛ فالحق الثاني يعبر عن الوسيلة. فكما كان من حق الانسان الوصول إلى تحقيق هذه الغاية؛ فإن من حقه ايضاً استعمال كافة الوسائل المناسبة لبلوغ هذه النتيجة. بشرط أن تكون الوسائل ضرورية، كضرورية الغاية تمامًا بحيث لا يبلغها بدونها، ويترتب على ذلك أنه لا ينافى العقل[٩] .
٣. الحق الثالث: هو حق الانسان في تقرير أنواع الوسائل الضرورية التي تكفل له تحقيق الغاية (وهي المحافظة على بقائه). فلكل انسان الحق بالمحافظة على الحياة بأي نوع من الوسائل الخاصة التي يجدها مناسبة لحماية هذا الحق (حق الحفاظ على بقائه)، وكل شخص أدرى بقدرته وامكانياته ووسائله الخاصة من غيره وما هي انجح الوسائل للتخلص من أي خطر وهذا حقه لا ينازعه أحد[١٠] .

٤. الحق الرابع: حق الملكية، أي أن من حق كل انسان أن يملك أي شيء وكل شيء، فلقد منحت الطبيعة كل انسان الحق في كل شيء، ومن حقه أن يفعل أي شيء لبقائه واستمراره في العيش(١١).

وهذه الحقوق بحسب هوبز موجودة لدى كُلِّ إنسان باعتراف العقل بوجودها، وهي حق الحياة، وحق البقاء باستعمال الوسائل الضرورية وحق الملكية وحق تقرير وسائل العيش التي تبعده عن الخطر(١٢).

ويشير هوبز في كتابه اللفياثان، بحسب ما أكد الفيلسوف الانجليزي برتراند رسل، أن جميع الناس متساوون بالطبيعة أي في حالة الطبيعة أو الفطرة الاولى قبل وجود الدولة(١٣).

وهذا يقودنا إلى بحث موضوع التسامح الديني، وهل يمكن أن يشكل عائقًا يقف بالضدِّ من حقوق الإنسان؟

في معرض الإجابة لابد لنا أن نمايز في التسامح الديني بين نوعين: التسامح الشكلي، والتسامح الموضوعي؛ فالأوَّل هو أن تترك الأديان الأُخرى وشأنها وما فيها من شعائر، ونقيضه هو إرغام الأديان الأُخرى غير الدين الرسمي أو السائد على الخضوع لهيئة دينية في الدولة.

أمَّا التسامح الموضوعي فلا يقتصر على مجرد الاحتمال ووجود الأديان الأُخرى وشعائرها؛ بل هو أساسًا الاعتراف الايجابي بالأديان الأُخرى على أنها مذاهب ممكنة لعبادة الله(١٤) ولكن هذا التسامح إما أن تتولاه السلطة الدينية القائمة، أو الدولة التي تتخذ في دستورها دينًا رسميًّا مُعيَّنًا لا يلغي الأديان الأُخرى، بل يحفظ لكل منها حقَّهُ(١٥) .

إن التسامح له دور كبير في تقبل عقيدة الآخر، وإن له الحق في ما يعتقده ويراه مناسبًا وما يراه أحق في الاتباع، وليس لأحد أن يفرض على الآخرين عقائد معينة، ولو كان حقاً فعلاً، فالجميع أحرار فيما يرغبون في اعتقاده ما داموا لا ينكرون على الآخرين حقوقهم الدينية الأساسية(١٦).

وفي هذا المعنى يؤكد "جون لوك" بأن الناس يتمسكون بمعتقداتهم الدينية بيقين بالغ، وهم في ذلك لا محالة ينظرون إلى من لا يؤمن مثلهم نظرة انتقاد وعدم احترام، ويقول في ذلك: "إذا زعم أي إنسان أنه ينبغي استعمال السيف والنار لإجبار الناس على اعتناق عقائد معينة، والانتماء إلى عبادات وطقوس معينة بغض النظر عن الجانب الأخلاقي، وإذا حاول أي إنسان أن يحول الآخرين إلى

عقيدته، وأن يجبرهم على الاعتراف بما لا يؤمنون به بدعوى أن عقيدتهم كاذبة؛ فإنَّ هذا الغرض أو الإكراه ليس من حقه مهما كانت مرتبته"[١٧]، ولا يخفى أن لو يريد من خلال ذلك نبذ العنف مهما كان الاختلاف، وإن كان هذا الاختلاف على جميع مستوياته في الأفكار والآراء[١٨] .

يعتقد لوك أن الدين عبادة ومبادئ تكمن في الأقناع العقلي، ومن هنا "يأبى لوك التسليم بأن لرجل الدين سلطة مطلقة على المنتمين إلى الكنيسة في الشؤون الروحية، ففي مجال الدين يحق للإنسان أن ينعم بأكمل حرية، والصلة بين العبد والرب صلة روحية باطنية يقبل عليها الفرد بمحض حريته"[١٩] .

وفي هذا المعنى وتحت عنوان التسامح والمسؤولية الفكرية ألقى " كارل بوبر" – أبرز رواد فلاسفة العلم في القرن العشرين– محاضرة بجامعة توبنجن عام ١٩٨١م[٢٠]، أشار فيها إلى فلسفته التي تقوم على التماس الأعذار والتأكيد على حتمية الخطأ وضرورة تقويمه، انطلاقا من اقتران التقدم والابتكارات بتقويم الأخطاء، وهذا محور فلسفة العلم، ففلاسفة العلم والعلماء الذين اتخذوا اختبار النظريات طريقًا؛ لكي تدخل النظرية في التنافس مع النَّظريَّات الأخرى يجب أن تتصف بأقلِّ الأخطاء احتمالاً، ويثير فولتير تساؤلاً ما هو التسامح؟

فيجيب " التسامح هو النتيجة الحتمية لإدراكنا أننا لسنا معصومين من الخطأ، البشر خطاؤون، نحن نخطئ طوال الوقت دعونا إذاً نغفر بعض الحماقات، هذا هو المبدأ الأول للحق الطبيعي"[٢١].

وفي الصدد نفسه أسس فولتير للتسامح من خلال قبول التنوع الذي هو قانون طبيعي في كل المجتمعات، ولا تدوم الحياة إلا بالاعتراف به، يقول فولتير: " كلنا ضعفاء وميالون لقانون الطبيعة، والمبدأ الأول للطبيعة هو التنوع، وهذا يؤسس للتنوع في مجال الحياة الإنسانية، وقبول هذا التنوع حق أساسي للوجود" [٢٢].

وبلحاظ هاتين الفلسفتين تتأكد لنا ضرورة حقوق الإنسان، وأن الإنسان قيمة عليا في المجتمع يجب قبول تنوعه والتماس المعاذير له، ومن أجل تحقيق مبادئ التسامح كان لا بد من اعتماد مبادئ أخلاقية تؤسس لبناء الحقوق له، ويمكن إجمالها في:

أوَّلاً: العصمة: ربَّما كنتُ مخطئًا، وربَّما كنتَ أنت على صواب، ولا ريب أنَّا قد نكون سويًّا مخطئين.

ثانيًا: مبدأ الجدل العقلي: نريد بأقصى قدر من الشخصية . أن نحاول الحكم على حججنا بحق نظرية ما أو ضدها، نظرية تكون واضحة قابلة للنقد، ويمكن في هذا الرجوع إلى بديهيات أو براهين تمتاز بالوضوح .

ثالثاً: مبدأ الاقتراب من الحقيقة؛ إننا نستطيع في معظم الأحوال أن نقترب من الحقيقة أكثر في مناقشة نتجنب فيها الهجوم الشخصي، يمكن لمثل هذه المناقشة أن تساعدنا في فهم أفضل، حتى في تلك الحالات التي لا نصل فيها إلى اتفاق[٢٣].

وهكذا ارتبطت هذه المبادئ، وهذه الفلسفة (الصواب والخطأ) بالنظرية النسبية وهي في مضمونها أنه ليس هنالك فلسفة حتمية أي لا يوجد شيء كله خطأ أو كله صحيح، إذاً هذه الفلسفة لا تقتضي الاعتراف بالخطأ حسب وإنما تقويم الخطأ وهذه الحكمة منها في أن لا نكرر الخطأ أو نبحث عن مسوغات لفعل الخطأ، وهذا ما يرتبط بالنقد ، نقد الآخرين لنا والنقد الذاتي أي نقدنا لأخطائنا وفي الوقت ذاته ما نحتاجه من الآخرين في كشف هذه الأخطاء وتذكيرنا، بها وهذا الدور متبادل بين الأنا والآخر،" لابد أن يكون واضحاً في أذهاننا أننا نحتاج إلى الآخرين لاكتشاف أخطائنا وتصحيحها (وهم يحتاجون إلينا أيضاً) وعلى وجه الخصوص من نشأ منهم بأفكار مختلفة في بيئة مختلفة، إن النقد الذاتي ضروري، وهو أفضل النقد، لكن النقد من الآخرين لا يقل أهمية ويكاد يكون له نفس أهمية النقد الذاتي "[٢٤].

المطلب الثاني: تعزيز قيم المواطنة الكونية

تشكل قيم التسامح منطلقا لتحقيق قيم المواطنة الكونية، وقد قرر عمانوئيل كانط هذا المعنى، حين أشار أن التسامح يمكن له أن يوحد الناس في نوع من الألفة والمحبة فيما بينهم يعبر عنه بفن التعايش الذي أسس له فلسفيا .

ويشرح كانط معنى المواطنة الكونية التي هي علاقة الإنسان بالأرض، بعيدًا عن المسميات التي يمكن أن تحول بينه وبين الآخرين (القومية والمذهبية، والطائفية)، وغيرها من المسميات؛ فالمغزى من هذا المفهوم عند كانط ما هو إلا تجسير الحضارات والأديان والتثاقف بينها، ومحاولة التخفيف من حدة الأزمة التي كانت موجودة نتيجة التناحر الديني والسياسي والمذهبي الموجود بين الأديان والحضارات في عالم لم تعد فيه البوصلة قادرة على التمييز بين الجهات الأربعة، وعليه حري

بنا أن نتعلم، وفق عبارات دولوز فن توزيع الخرائط بالإقامة في المدينة على شكل (البدو الرحل) حيث يكون هاجس الإنسان منصبًّا على علاقته مع الأرض من الانتماء والتراث والتقليد والهوية والملل والعقل التي لم تتح غير الشوفينيات المستبدة وصدام الأصوليات على اختلاف ألوانها وفرقها ... [٢٥].

نخلص أن فكرة المواطنة الكونية تحاول إذابة جميع الحواجز بين البشر التي تدعو إلى التقاتل والتدابر، وذلك بإيجاد نقاط التقاء بينهم، ومن هذه النقاط، الأرض التي تربط بين البشر، ولا يمكن للإنسان أن يعيش خارج مداراتها.

ومن هنا تقوم المواطنة الكونية على ثلاثة مرتكزات، تمثل حقوق الإنسان الرئيسة والأساس وهي: (الحرية، المساواة، الاستقلال)، وهذه العناصر تعد بمثابة مبادئ عقلية لإقامة أيّ مجتمع مدني، ومن دونها لا يمكن لنا أن نتصور قيام دولة أو تكوين اجتماعي. ذلك أن أهم ما يميز الإنسان هو استقلاله الذاتي وحرية الإرادة بوصفها المشرعة، وعليه فلابد أن يضمن الدستور المدني حرية الأفراد واستقلالهم، كذلك مبدأ المساواة إذ ينادي بضرورة أن يكون جميع الأفراد سواسية بالقانون، بمعنى أنه لا توجد حقوق خاصة ولا امتيازات ولا تمايز اجتماعي طبقي . فكل الامتيازات تعطى للجميع طبقاً ووفقاً لمقدرتهم على العطاء، والقانون لابد أن يطبق على الجميع دون استثناء[٢٦].

إن حقوق الإنسان في ظل المواطنة الكونية ستسهم في السلم الدائم الذي ينقل السلم من المقبرة إلى المدينة، ومن القديس إلى الفيلسوف، ومن سخرية المقهى إلى جدية العقل[٢٧].

إذن المواطنة الكونية تعد حاجة ملجأة للإنسان؛ ويمكن لماسلو لو فطن لها أن يجعلها في أعلى سلم احتياجاته، حيث يمكن لها أن تدافع عن حرية التفكير، وعلى التهذيب الأخلاقي للإنسانية من أجل توجيهها نحو مستقبل يكون فيه الإنسان غاية في ذاته، والوطن عالمًا بلا حدود، والدولة حقًّا قائمًا على ضيافة كونية لا تفرق بين أعجمي أو عربي.

يبقى أن نشير هنا أن الكونية لا تعني أن اتصال الشعوب في زوال الحدود الفاصلة بينهما، بل لابد من أن تبقى الشعوب منفصلة؛ لكي لا تنصهر الحقوق فيما بينها، وتصادر، ومن هنا تتضح خواء فكرة الإرهاب العالمي الذي يريد تكوين الوحدة الشاملة للدول وصهرها في بوتقة واحدة حتى يتسيد عليها جميعًا، إذ إن نظام الفصل بين الدول يظل في نظر العقل أفضل من سقوط جميع الدول في قبضة دولة واحدة تحتاج ما سواها وتتحول إلى نظام ملكي عالمي[٢٨].

لذا فمحاولات العولمة اليوم أو الأمركة هي محاولات محكومة بالفشل؛ فقد لاحظنا كيف أسهمت العولمة وأمركة المجتمعات إلى خنق حقوق الإنسان وخلق حالة من الفوضى والتشظي فضلا عن حروب الوكالة الدائمة بين الشعوب وبخاصة مع وجود البرابرة الجدد في سدة الحكم. وهذا ما نشاهده فعلا وواقعا من الدولة العالمية الحالية من أمركة كونية وحروب مرحلية ودائمة، ومقابر جماعية يحضرها القراصنة الجدد.. لا تختلف كثيرًا عن متعة أكلة لحوم البشر[٢٩].

المبحث الثالث

مركزية الدولة في صيانة حقوق الانسان وتوفير احتياجاته

المطلب الأول: مبادئ الدولة العصرية لصيانة حقوق الانسان

ثمة مبادئ لحظها الفلاسفة الغربيون في ذكر وشيجة التسامح الديني بحقوق الإنسان؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك تسامح مع مصادرة الحريات، لذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها وواجبها في احترام حرية العقيدة الدينية، وليس لها أن تتدخل بين الفرد وعبادته بحسب جون لوك[٣٠]. ولقد اعتمد لوك في تأكيده لنظريته على دليلين:

١. الدليل الأخلاقي: ومضمون هذا الدليل أن كل فرد له الحق في أن يعتقد ما يريد، وأن يؤمن بملء حريته، بلا خوف أو تردد وأن الحرية الدينية والشخصية يجب أن تكون مكفولة للجميع ، فليس للكنيسة الحق في أن تضطهد أي شخص بسبب عقيدته، كما أنه ليس للدولة أن تضطهد أي شخص، إذ أن الكنيسة في نظره لا تمثل إلا نوعًا من التنظيم الارادي للمجتمعات، وخاصة من الناحية الروحية الدينية[٣١] .

بناءً على ذلك فليس للدولة أن ترغم الناس على عقيدة معينة أو طقوس محددة، أو ارغامهم على فكرة تختص بفئة دون فئة من المجتمع، فلا تتدخل في عباداتهم أو مذاهبهم، ولا أن تتحيز بمذهب دون آخر، أو تتحيز لمذهب معين، فإنَّ هذا الدليل يقوم بالأساس على حرية العقيدة، واثباتها في الوقت نفسه وما يعتقد به الفرد، وإن كانت العقائد فاسدة أو الاديان مختلفة عن دين الدولة بما تتميز من عقائد واضحة وثابتة فليس للكنيسة والدولة حق الاضطهاد، وليس لأيٍّ فرد مهما كانت سلطته أن يمنعهم من ممارسة حريتهم العبادية[٣٢] .

٢. الدليل المعرفي : ومضمون هذا الدليل مبتنى على نظرة لوك في المعرفة؛ فهو يرى أن حدود المعرفة الإنسانية ضيقة، وأن احتمال الخطأ فيها كبير، وبخاصة الأمور التأملية لدرجة أننا لا يمكننا أن نجزم بيقين بأية حال فيما يتعلق بآرائنا الدينية بحيث نقطع بأنها هي الصحيحة، بينما آراء الآخرين مخطئة؛ فإذا كان ذلك كذلك، وإذا كان من الصعب أن ندرك وجه اليقين في معرفتنا الروحية، فإن من الصعب في نظر لوك أن نتعامل مع الآخرين لمجرد أنهم لا يعتقدون في آرائنا[٣٣] .

من هنا فهناك عدة مبادئ تعتمدها الدولة لحماية الإنسان وصيانة حقوقه، أهمها ما يأتي[٣٤]:

١- وجود دستور ديمقراطي تنجه سلطة تشريعية تتشكل على وفق انتخابات حرة نزيهة، ويجسد هذا الدستور تطلعات كل الفئات في المجتمع بناء على روحية توافقية، تعززها مؤسسات بنيت بشكل قانوني صحيح لتحقيق مصالح المجتمع وتعزيز الامن القومي للدولة .

٢- توفير الأطر الصحيحة لتأمين التعايش الديمقراطي وحرية الرأي ووضع قواعد لأخلاقيات المناقشة والمنافسة والتبادل، ووجود آلية واضحة لفض النزاعات بالطرق الديمقراطية السلمية، ومعالجة بؤر التوتر بعقلانية، وبما يعزز العيش المشترك والسلم المدني، واحترام القانون .

٣- الاعتراف بحرية الرأي وتعدد تيارات الفكر، وتوسيع دائرة الحريات الفردية والجماعية، ودعم هيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام حتى يتسنى لها القيام بأدوارها القانونية والأخلاقية والمهنية .

٤- تأمين شروط تداول سلمي على السلطة في كل مستويات القرار، وتعزيز القضاء وتطوير أدائه وحماية استقلاله .

٥- إقامة عدالة انتقالية تتكفل بمعالجة ملفات الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في إطار من الإنصاف والمصالحة .

٦- تشجيع المشاركة السياسية وتوفير شروط إنجاح الانتقال الديمقراطي من خلال خلق دينامية تنموية اقتصادية أساسها المبادرة والإنتاج والعمل ، مع الجدية في تمكين المرأة من المساهمة الجماعية والمشاركة السياسية، في إطار من حفظ الكرامة، والاعتراف بالكفاءات.

المطلب الثاني: ارتباط حقوق الفرد بحقوق الدولة

لعلَّ من أهمِّ متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار الذي تسعى إليه الدول والنظم السياسية هي المرتكزات التي تجعل المواطن يشعر بأنَّ حماية السلطة والوثوق بها، والولاء لها والطاعة لقراراتها، هو جزء من حرصه على تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة، ولا يتحقق هذا الهدف للنظام السياسي مالم يؤسس لأركان حقوق الإنسان التي يرغب المواطن في التمتع بها، وهي:

الأولى: هي الأسس والقيم التي تتعلق بالحرية والمساواة وما يتفرع عنها كالحق في الحريات والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

والثانية: هي إقامة دولة المؤسسات بوصفها منهجًا للنظام، وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية .

والثالثة: هي التداول السلمي للسلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وعلى أساس حكم الأغلبية، مع حفظ حقوق الأقلية[٣٥].

وبهذا تتجه أو هكذا ينبغي سياسات الامن القومي صوب حماية قيم ومصالح المجتمع الأساسية، وتوفير كل مستلزمات تطويرها والدفاع عنها؛ لأن هذه العناصر الحيوية، هي التي تعمق شعور الجماعة الوطنية بالثقة والتحرر من عوامل الانكفاء والخوف والقلق الخاص والعام وتجعل من عنصر المشاركة السياسية عنصراً فاعلاً لمصلحة المجتمع والسلطة معًا [٣٦].

المطلب الثالث: متطلبات أمن واستقرار المجتمع والدولة

ما يجهله البعض أن حقوق الإنسان هي الضمان الأبرز لاستقرار المجتمعات وتحقيق أمن البلاد، ولذلك لا بد من متطلبات مهمة لتقوم حقوق الإنسان بوظيفتها هذه في استقرار البلدان وأمن المجتمعات، ويمكن لنا أن نوجزها في الآتي[٣٧]:

١ . تطبيق العدالة والقانون بالتساوي، وتعميمهما، ونفي أي تمييز في المجتمع، وتقديم ضمانات لتطبيق القانون ومعاقبة المعتدين على الحقوق الخاصة والعامة، والخارجين على القانون .

٢ . المواجهة المستمرة لحالات العنف والاعتداء، وحالات التعرض المحتملة، وعوامل الشدة والعنف، وإحباط العوامل التي تثير حالات التعرض في المجتمع ، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لإزالة جذور العنف .

٣ . تعريف عامة المواطنين بحقوقهم، وضرورة التعرف على الاساليب التي يمكن او يجب اتباعها لتحقيق هذه الحقوق وحمايتها .

٤ . تقديم ضمانات لاحترام القيم والمبادئ الرئيسة في المجتمع وتطبيقها في المجتمع . كما يمكن عدّ ترسيخ مبادئ الديمقراطية، واليات التحول اليها او تطوير مضامينها العملية ، من العمليات التي تسهم في تعزيز استقرار المجتمع لكونها تتعامل مع اساسيات حقوق الانسان وتسعى دائما فكرا وعملاً الى خلق حالة واسعة من اهتمام الشعب ومشاركته في العملية السياسية واليات صناعة القرار ، مما يجعل من شرعية النظام وقوته في ادارة الحكم اقوى وفق المنهج الديمقراطي طبعاً [٣٨]. اضافة إلى مرتكزات الأمن القومي واليات تحقيقه، وبخاصة أن واضعي سياسة الأمن القومي يميّزون عادة بين نوعين من الأهداف:

- الاهداف التي ترتبط بوجود الدولة ذاتها، وهي اهداف تتسم بالثبات النسبي ، وتعمل جميعها في مضمار تعزيز امن واستقرار المجتمع فيما يخص المسائل الرئيسة من اهتمامات المجتمع ومصالحه.
- والاهداف المؤقتة التي تنشأ بوصفها نتيجة لبعض الظروف المرحلية التي يتم التعامل معها بشكل خاص لحين تحقيقها بشكل يتناسب مع الظروف التي تشكلت فيها او تحويلها الى الصنف الاول، ويجب أن تأخذ سياسة الامن القومي بعين الاعتبار النوع الأول من الأهداف، وان الاعتماد على تحقيق المكاسب السياسية المؤقتة أكثر من الأهداف الحقيقية التي تعد قضايا جوهرية من متطلبات المجتمع[٣٩].

المطلب الرابع: دور الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في مبادئ حقوق الانسان

تعد التنمية المستدامة إعادة توجيه للنشاط الإنساني بغية تلبية الحاجات والمتطلبات الرئيسة في حياته التي أشار إليها ماسلو في مؤشره، فضلا عن الحاجات ذات الأولوية لتطوير وجوده واستقراره، وعلى جميع المستويات التي تمس مصالح وأهداف الدول والأفراد والأجيال القادمة، لتلبية احتياجات الانسان المعاصر من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، والتحضير لاحتياجات المستقبل وفق الإمكانات والفرص المتاحة.

وقد أصبحت عملية تحقيق التنمية بشكل عامٍ، والتنمية المستدامة بشكل خاصٍ من معايير التَّقدم والتطور في المجتمعات والنظم الحاكمة في الآونة الاخيرة، ومع أن التنمية مفهوم غلب عليه الطابع الاقتصادي نسبة إلى الأبعاد المختلفة الأخرى لها، لكنها أصبحت وبشكل واضح عبارة عن مؤشر مهم لعملية حضارية واعية ذات ابعاد سياسية واقتصادية وادارية وثقافية. حتى إن مقبولية هذا النظام أو ذاك أخذت تصبح أكبر حين تجنح سياسته نحو تحقيق انجازات مبنية على التنمية لبناء الدولة وتطوير حالة الرفاه في المجتمع(٤٠) .

واذا كانت التنمية بمجملها تهدف إلى الوصول إلى مستوى حضاري حقيقي فإنَّ أساسها وقوتها تكمن في أن يكون محورها هو الإنسان ذاته في المجتمع ، فمنه وبه تفتح جميع مغاليق التنمية(٤١).

وبما أن النمو البشري والفعل الانساني يتميزان بأنَّهما نتاج ترتيب وتنظيم أسباب متفاعلة ومتشابكة، وأفعال الإنسان تبتعد عن العشوائية كلما زاد وعيه، لذلك فإن الأفعال الإنسانية تكون فاعلة ومنتجة وإيجابية أكثر كلما كان الإنسان يثق أكثر بخبرات وشرعية وقدرة النظام على تحقيق اهدافه وحمايتها، وهنا تبدأ عملية التنمية وينمو دورها في بناء الدولة(٤٢).

لذلك فان التنمية بهذا المعنى ولتحقيق هذا الهدف تعتمد على شريحة واعية من الشعب والحكام تقوم بإعداد برامجها وفقاً للمصالح المحددة والاحتياجات العامة لأفراد الشعب وبما يضمن حقوق الجميع في ضوء الموارد والقدرات المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في تحقيق أهداف تتفق عليها مشتركات الديمقراطية والأمن القومي لبناء دولة قوية وتعزيز استقرار وامن مجتمع متماسك، وهنا يأتي دور الطبقة الوسطى من الذين يمتلكون الوعي والقدرة الكافية على صناعة هذا التطور في المجتمع، وبخاصة أن الطبقة الوسطى كما يرى أرسطو فيها خير من يمثل عماد النظام وأساسه الاجتماعي، وهي خير الطبقات التي تؤتمن بالحكم في الدولة، والأفراد الذين ينتمون اليها هم أكثر أفراد الشعب استعدادًا لِئن يصغوا إلى صوت العقل، وهم دائمًا على استعداد لتعلم الدروس وتحمل مسؤولية صناعة التغيير والبناء(٤٣).

ومن جملة التزامات الدولة في إطار خلق واعتماد التنمية المستدامة في نظام وثقافة المجتمع هو جدية الدولة في أداء مهام رئيسة من شانها تحقيق الأمان النفسي والجسدي لمواطنيها، وتصون حقوقهم من الحرية والكرامة بصورة تجعلهم محصنين من الأخطار والقلق، من خلال تحقيق ما يأتي(٤٤):

١ – ضمان اجتماعي يكفل الحد الأدنى من الرفاه لجميع أفراد المجتمع.

٢ – توازن اجتماعي في المعيشة بالتقريب بين مستويات المعيشة وفي الدخل ومنع الاحتكار .

٣ – تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص مع وضع سياسة تفصيلية للتنمية الاقتصادية.

٤ – توفير الأعمال الثابتة وخلق الفرص والحوافز في الإبداع والابتكار مع ضمانات دعم الحكومة .

وهذا يؤكد وبشكل كبير إنه من دون التنمية لا يمكن للدول أن تحقق التقدم المطلوب وفق سياستها؛ ولا شك أن التنمية هي المعيار الدقيق لصحة مؤشر ماسلو في كونه معيارًا دقيقًا لحقوق الإنسان وحريَّات المجتمعات؛ لأنَّ التنمية هي إحدى أهمِّ محفزات اعتماد الخطط والسياسات وتحويل المواد الخام من كل الموارد إلى مواد ذات نفع اكبر واهم ، والدول التي تسعى الى التطوير تكون دائماً ملتزمة بهذا المنهج (٤٥).

اذن التنمية المستدامة هي تحقيق الادارة الخلاقة لإدارة الموارد الطبيعية، وادارة الدولة بشكل ماهر يعزز الفرص، ويزيد ايجابيات التطور والازدهار، ومن ثم هي بالنهاية من معززات الحقوق الإنسانية التي تلبي أكثر الاحتياجات الانسانية التي جاء التركيز عليها في مؤشر ماسلو كما تقدم.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة لا بد من وقفة نستذكر أهم نتائج البحث بعد أن اكتملت صورته كما رسمناها له.

أولا: النتائج

١- إن الإنسان (لمجرد أنه إنسان) له حقوق ثابتة وطبيعية. وهذه هي الحقوق المعنوية نابعةٌ من إنسانية كل كائن بشري، وهي تستهدف ضمان كرامته وصيانة حرياته.

٢- للإنسان حقوق قانونية أنشئت طبقاً لحركة النظام السياسي، فضلا عن سن القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية على السواء. وتستند هذه الحقوق إلى رضا المحكومين، أي رضا أصحاب هذه الحقوق.

٣- يعد مؤشر "ماسلو" لعالم النفس " أبراهام ماسلو" من المعايير التي يتم من خلالها رصد احتياجات الإنسان، وقد مثل ذلك توطئة لفلسفة حقوق الإنسان.

٤- ارتباط حقوق الانسان بالاحتياجات ناشئ ابتداء في أن كليهما مرتبطان بالإنسان مجردًا عن أي صفة غير الانسانية.

٥- لم يكن مؤشر "ماسلو" دقيقًا مئة بالمئة؛ فقد خلا من أهمِّ حاجة بشرية، وهي الدين وحاجة البشر لقوى غير مادية يرتبط بها روحيًّا.

٦- اجراءات تطبيق حقوق الإنسان تقتضي خلق أفضل الظروف التي تُمكِّنُ البشر من تطوير طبيعتهم والتعبير عن ميزاتهم بما في ذلك احترام قدرات الأفراد المتنوعة وقابليتهم للتعلم وتعزيز طاقاتهم الكامنة.

٧- وضوح وجديّة كُلِّ الاجراءات الكفيلة بحماية المجتمع والمؤسسات من الاستخدام التعسفي للسلطة السياسية وقوة الاكراه، واحترام الخصوصية والامتيازات الذاتية أو التي تمنحها القوانين.

٨- حقوق الإنسان لا تعطى لجميع الأفراد دفعة واحدة؛ بل يجب أن يتوخى في ذلك الترقي والتدرج ومراعاة الزمان والمكان .

٩- يجب أن يثقف الكبار أوّلاً بمبادئ حقوق الإنسان؛ فإنَّ اعطاء الحقوق للصغار وغير القادرين على فهمها يولد نوعًا من الفوضى التي لا تبنى بها البلدان.

١٠- يجب على الدولة صيانة الحقوق وحماية الحريات والدفاع عن المؤسسات التي تضطلع بمهام حماية حقوق الإنسان.

١١- إن الدين الاسلامي له نظرته الخاصة الفريدة بما يتعلق بحقوق الإنسان فهو ينطلق من مبدأ التعارف القرآني الذي يسعى لتمعين هذه المفردة بالمعاني العصرية التي تستلهم ايجابيات التجربة الغربية، وينأى عن سلبياتها.

١٢- إن تثقيف المجتمع بمبادئ حقوق الإنسان وفهم فلسفتها يسهم في صيانة الأفراد والمجتمع من لوثة التطرف والارهاب، ويجسر العلاقات المجتمعية، ويجعلها حائط صد أمام الغزو الفكري والأخلاقي الذي يستهدف مقومات البلد وعوامل نهضته.

ثانيًا: التوصيات

١- ضرورة اشراك ومساعدة الفرد في تعزيز مقتضيات ومتطلبات التعايش المحترم وتقرير معاني التآلف والاجتماع الانساني .

٢- توسيع الفرص الاقتصادية لتعظيم ووفرة الموارد ومن ثم اتاحة فرص العمل لأكثر عدد ممكن من الأفراد، مع توفير مستلزمات نجاح وحماية القطاع الخاص .

٣- حماية الأهداف الإنسانية والقيم الوطنية للبلاد والمجتمع من التهديدات الداخلية والخارجية ومن ثم حفظ كيان الدولة وحقها في البقاء.

٤- اشاعة الأمن الذي يشمل ويحقق أمن الوطن، وأمن المواطن، بحيث ينتفى التهديد لأي منهما، وفي سبيل تحقيق معادلة الأمن هذه ينبغي أن يكون شعارها المواطن أوّلا؛ لكي تحقق مستوى وطني يعزز نتيجة أن الوطن اولاً . على أن يتم ذلك في حدود الدستور والمواثيق والقانون، وفي حدود الضمانات التي تكفل عدم إهدار الحقوق المشروعة، وأن لا تمس هذه الحقوق إلا وفقاً للضوابط الدستورية والقانونية التي تحدد ذلك.

٥- السعي إلى تحقيق الرفاهية، التي تعني تحقيق الأمن والحرية والكفاية الانتاجية والعدالة الاجتماعية.

الهوامش

(١) التجييش البافلوفي: هو الخارج عن منطق المحاججات العقلية فهو رهن لاشتراط استجابي، وهو مصطلح يصف شكلا من أشكال التعلم الترابطي، حيث يكتسب منبه خارجي معين القدرة على استحضار استجابة الفرد الخاصة بمنبه آخر، وهي تجربة العالم بافلوف.

(٢) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية.. الرأي العام والاحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجم بإشراف

وتحرير: د. احمد يعقوب المجدوية، شارك في الترجمة: محفوظ الجبوري، دار البشير للطباعة، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٦، ص ١٠٣.

(٣) المدرسة الانسانية، https://repository.uobabylon.edu.iq/2010_2011/3_30535_236.pdf

(4) Darren R. Walhof, Habermas, Same-Sex Marriage and the Problem of Religion in Public Life. Philosophy and Social Criticism 3, 39 (2013): 229.

(٥) فوخري، (شيماء)، لغة القرآن ورؤيته للعالم أساس منهجي لبناء المفاهيم (مفهوم التعارف أنموذجا)، مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية، دار نشر جامعة قطر- مجلة تجسير ، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١٩م، ص٦٦

(٦) عبد الحكيم (صفاء الدين محمد)، حقّ الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا، منشورات الحلبي الحقوقية، ص٣٤.

(٧) توشار (جان): تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلدة، دار العالمية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨٧ م، ص٢٠١ .

(٨) هوبز (توماس): اللفياثان الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، الفارابي، لبنان والامارات، ط١، ٢٠١١ م، ص١٣٨ .

(٩) سبيلا(محمد) والعالي(عبد السلام): حقوق الانسان، الاصول والأسس الفلسفية، ص٣١ .

(١٠) إمام (إمام عبد الفتاح): توماس هوبز، فيلسوف العقلانية، ص٣٣٥؛ سبيلا (محمد) والعالي (عبد السلام): حقوق الانسان، الأصول والأسس الفلسفية، ص٣٢ .

(١١) امام (امام عبد الفتاح): توماس هوبز، فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٥م، ص٣٣٦ .

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٣٧ .

[١٣] رسل (برتراند): تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، ج٣ ص٩٤ .

[١٤] بدوي (عبد الرحمن) : مقدمة رسالة في التسامح لـ (جون لوك) ، مركز دراسات فلسفة الدين ، مطبعة سرور ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٦ م، ص٨ .

[١٥] المرجع نفسه ، ص٨ .

[١٦] صليبا (جميل): المعجم الفلسفي، ص٥٨-٥٩ .

[١٧] لوك (جون): رسالة في التسامح ،ط١، ترجمة منى ابو سنة ، تقديم ومراجعة مراد وهبة ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٧٧ م، ص٢٣ .

[١٨] ديلو (ستيفن): التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، ص٣٥١ .

[١٩] المرجع نفسه، ص٣٥١

[٢٠] ينظر: بوبر(كارل): بحثاً عن عالم أفضل ، ترجمة: أحمد مستجير، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، سنة النشر ١٩٩٩، ص٢٢٩

[٢١] المرجع نفسه، ص ٢٣١.٢٣٢.

[٢٢] وطفة، (علي أسعد): التربية على قيم التسامح، مجلة التسامح، ص ٢١٨ .

[٢٣] بوبر، (كارل): بحثاً عن علم أفضل، ص ٢٤٤.

[٢٤] المرجع نفسه، ص ٢٤٦ .

[٢٥] المسكيني، (أم الزين بنشيخة): كانط راهناً: أو الإنسان في حدود مجرد العقل، ص ١٩ – ٢٠ .

[٢٦] المعيني، (ذكاء عبد المهدي صالح)، بحث (فكرة الواجب عند عمانوئيل كانت)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٩.

[٢٧] المسكيني، (أم الزين بنشيخة): كانط راهناً أو الإنسان في حدود مجرد العقل، ص١٩٧ .

[٢٨] كانت، (عمانوئيل): نحو السلام الدائم، ترجمة نبيل الخوري، دار صادر، بيوت، ط١، ١٩٨٥، ص ٦٧ .

[٢٩] المسكيني، (أم الزين بنشيخة): كانط راهناً أو الإنسان في حدود مجرد العقل، ص ٢١٢ .

[٣٠] إسلام (الدكتور عزمي): جون لوك، دار الثقافة للنشر والتوزيع السلسلة: أعلام الفلاسفة، ص٢١٣ .

[٣١] المرجع نفسه، ص٢١٢ .

[٣٢] نفسه، ص٢١٣ .

[٣٣] إسلام(عزمي): جون لوك، ص٢١٣ .

(٣٤) أفاية، (د.محمد نور الدين)، الديمقراطية المنقوصة- في مُمكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، ط ١، ٢٠١٣، ص ١٤٨ – ١٥٠.

(٣٥) الجابري، (محمد عابد)، الديمقراطية وحقوق الانسان ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٨٦.

(٣٦) محفوظ، (محمد):الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية – كيف نبني وطنا للعيش المشترك ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ، ط١ ،٢٠٠٤ ، ص ٨٩ .

(٣٧) زنجاني، (عباس علي عميد): الفكر السياسي في الإسلام – المبادئ والأطُر العامة، ترجمة: ضياء الدين الخزرجي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، سلسلة الدراسات الحضارية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٤٦٩ – ٤٧٠ .

(٣٨) شنطاوي، (فيصل): محاضرات في الديمقراطية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، د. ت، ص ٢٢٨.

(٣٩) مرتضى، (إحسان أديب):الامن القومي الاسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية، باحث للدراسات، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

(٤٠) بلقزيز، (عبد الاله): الدولة والسلطة والشريعة ، ص ٦٤-٦٥.

(٤١) فياض،(عامر حسن): المجتمع المدني وديمقراطية التنمية، ص ٨ – ٩.

(٤٢)الخطيب، (عبد الله):الحضارة وأزمة الحرية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٤٢ .

(43)King J. Charles and Mogilvray James A. , political and Social philosophy , Magrraw hillbook co . N.Y. 1972 . P.52.

(٤٤)الحلفي وآخرون، (عبد الجبار): فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر ، العارف للمطبوعات، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠ ،ص٦٢٩ .

(٤٥) مجموعة باحثين، الابعاد الإيجابية لاعتماد استراتيجية الأمن القومي في العراق، ص ٩.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع بالعربية

١. إحسان أديب مرتضى، الأمن القومي الاسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية، باحث للدراسات، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦.

٢. إمام (إمام عبد الفتاح): توماس هوبز ، فيلسوف العقلانية

٣. بدوي (عبد الرحمن): مقدمة رسالة في التسامح لـ (جون لوك)، مركز دراسات فلسفة الدين ، مطبعة سرور ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٦ م .

٤. بوبر، كارل: بحثاً عن عالم أفضل، ترجمة: أحمد مستجير، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، سنة النشر ١٩٩٩.

٥. توشار (جان): تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلدة، دار العالمية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨٧ م .

٦. حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا، صفاء الدين محمد عبد الحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية.

٧. ديلو (ستيفن): التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني .

٨. رسل (برتراند): تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م .

٩. رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية.. الرأي العام والاحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجم بإشراف

وتحرير: د. احمد يعقوب المجدوية، شارك في الترجمة: محفوظ الجبوري، دار البشير للطباعة، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٦ .

١٠. سبيلا(محمد) والعالي(عبد السلام): حقوق الانسان، الاصول والأسس الفلسفية.

١١. صليبا (جميل): المعجم الفلسفي ، .

١٢. عامر حسن فياض، المجتمع المدني وديمقراطية التنمية

١٣. عباس علي عميد زنجاني، الفكر السياسي في الإسلام – المبادئ والأطُر العامة، ترجمة: ضياء الدين الخزرجي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، سلسلة الدراسات الحضارية ، بيروت ، ٢٠١٠ .

١٤. عبد الجبار الحلفي وآخرون ، فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر ، العارف للمطبوعات ، بيروت، ط١، ٢٠١٠ .

١٥. عبد الله الخطيب، الحضارة وازمة الحرية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٠٦ .

١٦. عبدالاله بلقزيز، الدولة والسلطة والشريعة.

١٧. فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، د. ت.

١٨. كانت، عمانوئيل: نحو السلام الدائم، ترجمة نبيل الخوري، دار صادر، بيوت، ط١، ١٩٨٥ .

١٩. لوك (جون): رسالة في التسامح ،ط١، ترجمة منى ابو سنة ، تقديم ومراجعة مراد وهبة ، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٧٧ م .

٢٠. محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية – كيف نبني وطنا للعيش المشترك ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ، ط١ ،٢٠٠٤ .

٢١. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

٢٢. محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة – في مُمكنات الخروج من التسلُّطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، ط ١، ٢٠١٣.

٢٣. المسكيني، أم الزين بنشيخة: كانط راهناً أو الإنسان في محدو مجرد العقل

٢٤. المعيني، ذكاء عبد المهدي صالح، بحث (فكرة الواجب عند عمانوئيل كانت)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٩.

٢٥. هوبز (توماس): اللفياثان الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد، الفارابي، لبنان والامارات، ط١، ٢٠١١ م .

٢٦. وطفة، علي أسعد: التربية على قيم التسامح، مجلة التسامح .

٢٧. الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – الحمراء، ط١، ٢٠٠٨.

ثانيا: المصادر والمراجع بالانكليزية

(١) https://repository.uobabylon.edu.iq/2010_2011/3_30535_236.pdf

(٢) Darren R. Walhof, Habermas, Same-Sex Marriage and the Problem of Religion in Public Life. Philosophy and Social Criticism 3, 39 (2013): 229.

(٣) King J. Charles and Mogilvray James A. , political and Social philosophy , Magrraw hillbook co . N.Y. 1972 . P.52.